

محضر اجتماع

الجمعية العامة العادية لمصرف أبوظبي الإسلامي . مصر

المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٤/٤/١٧

انعقدت الجمعية العامة العادية لمصرف أبوظبي الإسلامي . مصر بفندق سميراميس انتركونتننتال (قاعة طيبة) - محافظة القاهرة ، وذلك في تمام الساعة الثالثة مساءً ، بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة البنك إلى السادة المساهمين لحضور الاجتماع .

وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:-

أولاً : اعتماد تقرير السيدون / مراقبي الحسابات عن الميزانية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في

٢٠١٣/١٢/٣١

ثانياً : إحاطة الجمعية العامة عملاً بتقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك عن نشاط السنة المالية المنتهية في

٢٠١٣/١٢/٣١

ثالثاً : اعتماد تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١

رابعاً : إقرار الميزانية والقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١

خامساً : إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١

سادساً : اعتماد التعديلات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة وتجديد مدة عضوية المجلس .

سابعاً : تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهما عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١

ثامناً : تحديد بنلي الحضور والانتقال للسادة أعضاء مجلس الإدارة لحضور اجتماعات المجلس خلال السنة المالية

المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١

تاسعاً : اعتماد تبرعات عام ٢٠١٣ والترخيص لمجلس الإدارة في تقديم التبرعات خلال السنة المالية المنتهية في

٢٠١٤/١٢/٣١ وحدود هذه التبرعات

عاشراً : إحاطة الجمعية العامة عملاً بالإجراءات التصحيحية لتصويب المؤشرات المالية الخاصة بانخفاض

حقوق المساهمين عن ٩٠ % من رأس المال (المادة ٦٣ من الإجراءات التنفيذية لقواعد القيد والشطب)

والذي تم نشر الاخطار الأول بدعوة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية بكل من جريدة الأهرام ، الأخبار يوم

الاثنين الموافق ٢٠١٤/٣/٣١ ، كما تم نشر الاخطار الثاني للدعوة ذاتها يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٤/٤/٨

ووافق ٢٠١٤/٣/٣١ تم إرسال دعوة الحضور وجدول الأعمال والمذكرات المرتبطة بجدول الأعمال إلى المساهمين بالبريد

على عناوينهم المثبتة في قوائم المساهمين الواردة من شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي بتاريخ ٢٠١٤/٣/٣١

وتم تسليم دعوة الحضور ومرفقاتها في الفترة من يوم ٢٠١٤/٣/٢٧ إلى يوم ٢٠١٤/٣/٣١ إلى كل من:-

الهيئة العامة للرقابة المالية ، والبورصة المصرية ، وشركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي ، والهيئة العامة

للاستثمار والمناطق الحرة ، والبنك المركزي المصري ، ومراقبي حسابات البنك ، وذلك تنفيذاً لأحكام نص المادة ٤٤ من النظام

الأساسي لمصرفنا .

تامر صياح
المندوب من حافظ

نائب الرئيس

ياسر

علي

سعيد

يام الحداد

هذا وقد حضر اجتماع الجمعية من السادة أعضاء مجلس الإدارة كلاً من :-

- | | |
|----------------------------------|--|
| الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب | ١ . السيدة الأستاذة / نيفين إبراهيم لطفى |
| والقائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة | ممثلاً لمصرف أبوظبي الإسلامي |
| (عضواً) | ٢ . السيد الأستاذ / محمد مصطفى عبدالسلام |
| | ممثلاً لبنك الإستثمار القومي |
| (عضواً) | ٣ . السيد الأستاذ / سارفاش ساروب |
| | ممثلاً لمصرف أبوظبي الإسلامي |
| (عضواً) | ٤ . السيد الأستاذ / أحمد يوسف الحسيني |
| | ممثلاً للأفراد |
| (عضواً) | ٥ . السيد الأستاذ / عارف عثمانى |
| | ممثلاً لمصرف أبوظبي الإسلامي |
| (عضواً) | ٦ . السيد الأستاذ / محمد شوكى |
| | ممثلاً لشركة الإمارات الدولية للاستثمار |
| (عضواً) | ٧ . السيد الأستاذ / صبحى بن خضراء |
| | ممثلاً لشركة الإمارات الدولية للاستثمار |

كما حضر الاجتماع / السيد الأستاذ أحمد أمين حافظ مفضلاً عن الأستاذ / حسام زكى عبدالرحمن نصر (مكتب المتضامنون للمحاسبة والمراجعة (ERNST & YOUNG) والسيد الأستاذ / تامر مهيا مفضلاً عن الأستاذ / محمد السيد محمد الحكيم (مكتب خالد وشركاه (BDO) مراقبا الحسابات . وحضر الاجتماع الأستاذ / محمد محمود ممثلاً للهيئة العامة للرقابة المالية ولم يحضر ممثل الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة .

وقد تولت السيدة الأستاذة / نيفين لطفى رئاسة الجمعية العامة العادية ، حيث رحبت سيادتها بالسادة الحضور من المساهمين



وبدا الاجتماع بتلاوة آيات من القرآن الكريم
ثم اقترحت سيادتها على الجمعية تعيين كلاً من
الدكتور / أحمد محمد عبداللطيف
والأستاذة / هيام الجندي

أمينى سر الجمعية

والأستاذ / سمير جاد الكريم

والأستاذة / محاسن محمد عبدالحميد

جامعى أصوات

وقد وافقت الجمعية العامة العادية على تعيينهم .

تامر مهيا
أحمد السيد حافظ
نيفين لطفى
حسام زكى
سمير جاد
هيام الجندي

ثم توجهت السيدة الأستاذة / رئيسة الاجتماع إلى السادة مراقبي الحسابات وجامعي الأصوات للإفادة بسلامة إجراءات الدعوة لإتخاذ الجمعية ونسبة الحضور وإثبات ذلك في سجل حضور المساهمين والتوقيع عليه . وعقب ذلك تقدموا المنكوبان بنتيجة حصر الأسهم الحاضرة ونسبتها المنوية ، حيث أعلنوا أن عدد الأسهم الحاضرة للاجتماع بالأصالة والإتابة بلغ عددها ١٥٩١٢٢٢٤٦ سهماً من إجمالي أسهم رأسمال البنك المصدر والبالغ عددها ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهماً ، وتمثل الأسهم الحاضرة نسبة منوية قدرها ٧٩,٥٦ % ، ومن ثم أعلنت سيادتها صحة إتخاذ الاجتماع وقانونيته .

وطلبت الرئيسة من السادة / مراقبي الحسابات تلاوة تقريرهما عن الميزانية والحسابات الختامية ومرفقاتها عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ ، حيث قام السيد الأستاذ/ أحمد أمين حافظ بتلاوة التقرير على النحو التالي :-

أولاً: تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١

إلى السادة مساهمي مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر - شركة مساهمة مصرية

تقرير عن القوائم المالية المستقلة
راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لمصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر - شركة مساهمة مصرية - والمتمثلة في الميزانية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وكذا القوائم المستقلة للدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفق النقدي عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة
هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولية إدارة المصرف، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ. كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات
تتحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة. وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي لمراقبي الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر وضع مراقبي الحسابات في اعتبارهما الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المصرف بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المصرف. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

تامر حسيب
أحمد أمين حافظ
نيسر العبد
ياسمين
د. د. د.
ليلى الحداد

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

أساس الرأي المتحفظ

بلغ عجز مخصص الضرائب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ نحو ٢٨ مليون جنيه مصري (٣١ ديسمبر ٢٠١٢: نحو ٧٩ مليون جنيه مصري) كما هو موضح بالإيضاح رقم (٣٥) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة. وقد قمنا بإصدار تقرير متحفظ على القوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ في هذا الخصوص.

الرأي المتحفظ

فيما عدا تأثير ما ورد بالفقرة السابقة وما قد يترتب على ذلك من تسويات، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المستقل للمصرف في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، وعن أدائه المالي المستقل وتدفقاته النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

توجيه انتباه

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً، فإننا نوجه الانتباه إلى:

١- الإيضاح رقم (٢/ب) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة حيث تجاوزت الخسائر المرحلة للمصرف في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ البالغة نحو ٣,٣٦٤ مليون جنيه مصري (٣١ ديسمبر ٢٠١٢: ٣,٥٢٢ مليون جنيه مصري) نصف رأس المال المصدر. تنص المادة ٦٩ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على ضرورة انعقاد الجمعية العامة غير العادية للمساهمين للنظر في استمرار المصرف، وقد أعدت القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية استناداً إلى قيام مساهمو المصرف الرئيسيين بسداد مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال بلغت قيمتها ١,٨٦١ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

٢- ما جاء تفصيلاً في الإيضاح رقم (٣٥) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة حيث قامت إدارة المصرف برفع دعوى قضائية خلال شهر فبراير ٢٠١٢ للرفع بعدم دستورية الضرائب على عائد أذون الخزانة نظراً لعدم تحقيق المصرف لأرباح ضريبية خلال السنوات المالية محل النزاع، وبناء على تقدير المستشار القانوني والمستشار الضريبي للمصرف فانه من المرجح الحكم في هذه القضية لصالح المصرف.



تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى
لم يتبين لنا خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ مخالفة المصرف لأي من أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣.
يمسك المصرف حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام المصرف على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.
البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس إدارة المصرف المدق وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر المصرف وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

وعقب ذلك توجهت السيدة الأستاذة / رئيسة الجمعية بالشكر للمادة مراقبي الحسابات .

تامر مرسيا
المحاسب القانوني
عبدالله
سعيد
سعيد
سعيد
سعيد

ثانياً : تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

طلبت الأستاذة رئيس البنك ورئيسة الجمعية من الدكتور محمد عبدالحليم عمر عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية تلاوة تقرير الهيئة ، فقرأ سيادته التقرير التالي :

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة مساهمو مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر .
استناداً للنظام الأساسي بتعديلاته لمصرف أبوظبي الإسلامي - مصر واللائحة التنظيمية لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف ، نود أن تقدم التقرير التالي:

- اجتمعت الهيئة عدة اجتماعات على مدار العام .
- أصدرت الهيئة الفتوى والقرارات المناسبة بشأن الموضوعات التي عرضت عليها ، أو ما طلبته الهيئة من بيانات وإيضاحات ، وما تم من مناقشات بشأنها مع مسؤولي الإدارات المختلفة في المصرف .
- درست الهيئة تقارير التدقيق الشرعي المرفوعة إليها من وحدة التدقيق الشرعي للمصرف وناقشتها .

في رأينا:

تقع مسؤولية تنفيذ عمليات البنك طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الإدارة التنفيذية للمصرف. أما مسؤوليتنا فتتخصص في إبداء الرأي الشرعي المستقل لكم عن مدى التزام المصرف في جميع أعماله وأنشطته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.



- بالنسبة لتحويل البنك إلى مصرف إسلامي فقد تم ما يلي:
- ١- تحويل معظم القروض التقليدية (القائمة قبل تاريخ الاستحواذ) إلى منتجات متوافقة مع الشريعة، وما بقي منها جاري العمل على تجنيبه في محفظة خاصة لحساب المساهمين ومعالجتها وفقاً لأحكام الشريعة، أما التمويلات الجديدة فتتم وفقاً للضوابط الشرعية.
 - ٢- قبول الإيداعات الجديدة وفقاً لصيغ الإيداع الشرعية ، أما الإيداعات التقليدية القديمة فقد تم تحويلها إلى صيغ مشروعة في معظمها وسيتم تحويل باقي الإيداعات.
 - ٣- العمل على إيجاد صيغ شرعية بديلة لاستثمارات الخزينة، وإلى أن يتم ذلك؛ سيتم تجنيب الاستثمارات غير المتوافقة مع الشريعة في المحفظة الخاصة المشار إليها أعلاه.
 - ٤- إصدار القوائم المالية للسنة المالية الحالية وفق المصطلحات المتفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

تامر صيا
المودع فاؤف

نقيب

ياسر محمد
سرور

د. هادي الخديوي

ثالثاً: تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١:

ثم تلت سيادتها على السادة المساهمين تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠١٣ ، حيث ذكرت ما يلي:-

سجل مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر صافي ربح ١٠٣ مليون جنيه وذلك لأول مرة منذ استحواذ التحالف الإماراتي في عام ٢٠٠٧ مقارنة بالخسائر التي بلغت ٨٥٥ مليون جنيه في عام ٢٠١٢

بلغت الإيرادات ٥٨٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٩٠ مليون جنيه وبنسبة نمو ٤٨,٧% مقارنة بعام ٢٠١٢

حقق البنك صافي أرباح بمبلغ ٣٤ مليون جنيه في الربع الأخير من عام ٢٠١٣ ، بزيادة ١٠٥% عن الفترة المماثلة من عام ٢٠١٢

إجمالي إيرادات الربع الأخير من عام ٢٠١٣ بلغت ١٥٦ مليون جنيه، بزيادة قدرها ٤٠ مليون جنيه وبنسبة ٣٤,٩% عن الفترة المماثلة من عام ٢٠١٢

المؤشرات المالية للقوائم المالية المستقلة للبنك

أولاً : مقارنة قائمة الدخل في عام ٢٠١٣ مقابل الفترة المماثلة من عام ٢٠١٢:

- ١- بلغ صافي الربح ١٠٢,٨ مليون جنيه ، بتحسن قدره ٩٥٧,٧ مليون جنيه، مقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠١٢.
- ٢- بلغ صافي العائد من التمويلات ٤٠٧,٢ مليون جنيه، بزيادة قدرها ٩٦,٧ مليون جنيه، بنسبة ٣١,٢% مقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠١٢.
- ٣- بلغت الإيرادات ٥٧٩,٩ مليون جنيه، بزيادة قدرها ١٨٩,٧ مليون جنيه، بنسبة ٤٨,٦% عن عام ٢٠١٢.
- ٤- حققت الإيرادات نمواً بنسبة ٤٨,٦% بينما زالت المصروفات بنسبة ٢٤,٢% فقط بفارق قدره ٢٤,٤%.
- ٥- تم رد فائض مخصصات بمبلغ ٦٨,٣ مليون جنيه من عام ٢٠١٢ مقابل تدعيم المخصصات بمبلغ ٩٧٩,٧ مليون جنيه في الفترة المماثلة من عام ٢٠١٢، أما بخصوص المخططة بعد الاستحواذ فقد تم تكوين مخصصات بمبلغ ٢١,٦ مليون جنيه مصري في عام ٢٠١٣، مقابل ٢٣,٣ مليون جنيه في الفترة المماثلة من عام ٢٠١٢.
- ٦- سجلت الضرائب المؤجلة مبلغاً قدره ٤٨ مليون جنيه، بانخفاض قدره ١٢٦,٦ مليون جنيه أو بنسبة ٤٦,١% مقارنة بالفترة المماثلة من العام ٢٠١٢.

ثانياً: مقارنة بنود الميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ مقابل ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

- ١- حقق إجمالي الأصول نمواً بمبلغ ١,٨ مليار جنيه، بنسبة ١٢,٦% خلال العام ليبلغ الإجمالي ١٦,٤ مليار جنيه.
- ٢- حقق إجمالي التمويلات نمواً بمبلغ ١,٣ مليار جنيه، بنسبة ٢٣,٨% خلال العام ليبلغ ٦,٦ مليار جنيه
- ٣- حقق إجمالي الودائع نمواً بمبلغ ١,٦ مليار جنيه، بنسبة ١٤,٤% خلال العام ليبلغ ١٣,١ مليار جنيه
- ٤- زادت حقوق المساهمين بمبلغ ١٤٠,٧ مليون جنيه، بنسبة ٢٢,٥% .
- ٥- بلغ معدل التمويلات الى الودائع نسبة ٤٥,٣% مقارنة بنسبة ٤٠,٩% في عام ٢٠١٢.

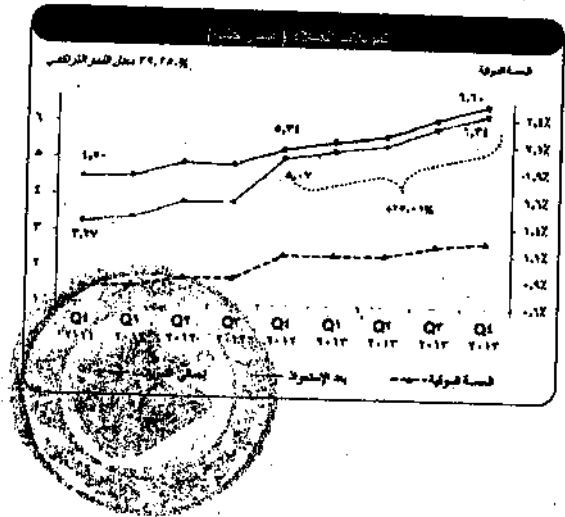
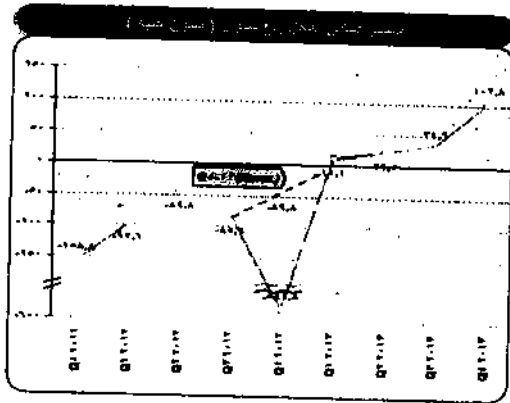
د. هاشم الجندل
عاشق محمد
عبدالله
تامر صيا
أحمد صلاط

٦- بلغت التمويلات المصنفة نسبة ٠,٩% من إجمالي التمويلات مقابل ١% في عام ٢٠١٢ وذلك بعد استبعاد المحفظة قبل الاستحواذ.

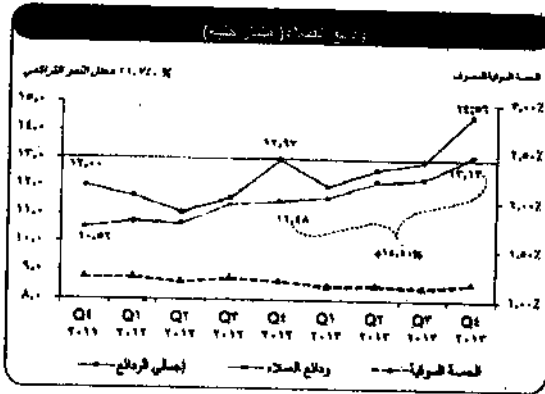
ثالثاً : مقارنة قائمة الدخل في الربع الأخير من عام ٢٠١٣ مقابل الربع الأخير من عام ٢٠١٢ :

- ١- بلغ صافي الربح ٣٤ مليون جنيه، بتحسين قدره ٦١٥,٩ مليون جنيه بنسبة ١٠٥,٨% مقارنة بالفترة المماثلة عن العام ٢٠١٢.
- ٢- بلغ صافي العائد من التمويلات ١١٣,٣ مليون جنيه، بزيادة قدرها ١٩,٩ مليون جنيه، بنسبة ٢١,٣% مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠١٢.
- ٣- بلغ صافي الإيرادات من الصلاء ١٣٩,٥ مليون جنيه، بزيادة قدرها ٢٩,٥ مليون جنيه، بنسبة ٢٦,٨% مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠١٢.
- ٤- سجلت الإيرادات نمواً بنسبة ٣٤,٩% بينما زادت المصروفات بنسبة ٣٨,٤%، بفارق قدره ٣,٤% نتيجة نفقات ترويج تغيير اسم البنك إلى مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر وعلامته التجارية وحوافز العاملين عن عام ٢٠١٣.
- ٥- تم رد فائض مخصصات بمبلغ ٥,٧ مليون جنيه، مقابل تدعيم المخصصات في الربع الأخير من عام ٢٠١٢ بمبلغ ٧٣٦,٨ مليون جنيه ، أما بخصوص محفظة التمويلات الجديدة، فقد تم تدعيم المخصصات في الربع الأخير من العام بمبلغ ٢,٧ مليون جنيه مصري، مقابل ٥,٤ مليون جنيه في الفترة المماثلة من العام ٢٠١٢.

رسم بياني توضيحي :



د. هيام العبدل
 م. حسن محمد
 م. محمد
 م. محمد
 م. محمد



- تمويلات العملاء : نسبة ٩%
- ودائع العملاء : نسبة ١٤%

المؤشرات المالية خلال ثلاث سنوات:

الميزانية	2013	2012	2011	معدل النمو التراكمي 3 سنوات
اجمالي الاصول	16,397	14,565	13,770	6.0%
اجمالي تمويلات العملاء	7,566	9,774	8,296	-3.0%
بعد الاستحواد	7,171	5,651	3,851	23.0%
قبل الاستحواد	395	4,123	4,445	-55.4%
ودائع العملاء	14,564	12,971	12,052	6.5%
اجمالي حقوق الملكية	765	625	709	2.6%
التمويلات الغير منتظمة				
الإجمالي	6.1%	42.8%	54.2%	
بعد الاستحواد	0.9%	1.0%	1.4%	
مستوى كفاية رأس المال - بازل 1 (2011 / 2012) بازل 2 (2013)	10.8%	11.3%	11.2%	
نسبة رأس المال الاساسي - الشريحة الاولى - بازل II	6.9%	5.9%	غير منطبق	
نسبة تمويلات العملاء الى ودائع العملاء	45.3%	40.9%	37.3%	

قائمة الدخل	2013	2012	2011	معدل النمو التراكمي 3 سنوات
صافي اليرادات	580	390	260	30.6%
المصروفات (صومية و ادارية)	(506)	(408)	(362)	11.9%
الربح التشغيلي	74	(17)	(102)	غير منطبق
زد (عبء) الاضمحلال عن خسائر الائتمان	69	(978)	(371)	غير منطبق
صافي الربح	103	(855)	(561)	غير منطبق
نسبة الاضمحلال عن خسائر الائتمان الى اجمالي تمويلات العملاء				
بعد الاستحواد	1.8%	1.9%	2.7%	
قبل الاستحواد	27.2%	82.5%	62.4%	
نسبة تكلفة الحصول على اليرادات	-87.3%	-104.5%	-139.1%	

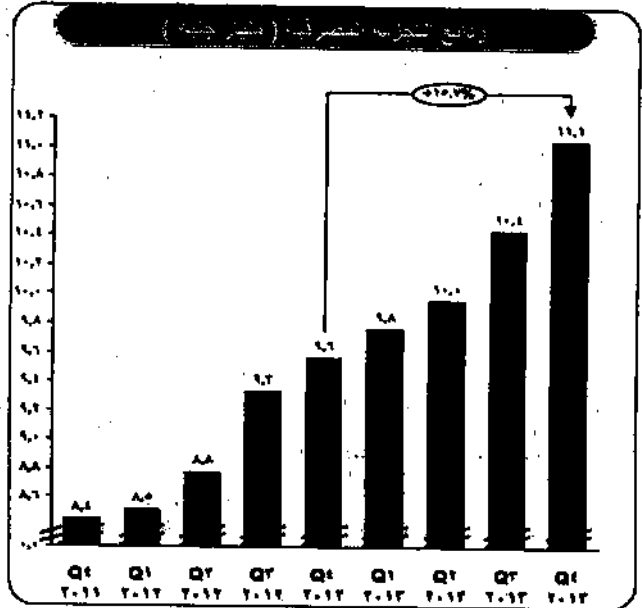
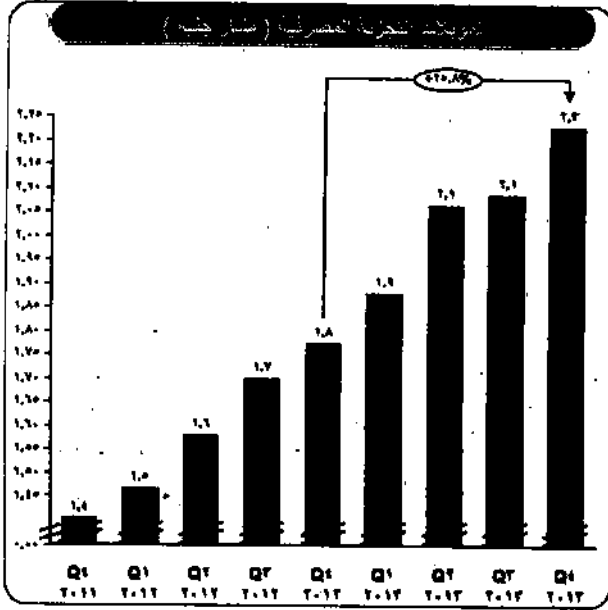
شبكة الفروع و مكينات الصراف الآلي	2013	2012	2011	معدل النمو التراكمي 3 سنوات
الفروع	70	70	70	0.0%
مكينات الصراف الآلي	73	64	59	7.4%

د. عبد الله بن محمد
 مدير عام
 محمد بن عبد الله
 مدير عام
 محمد بن عبد الله
 مدير عام

مكافأة نهائية الخدمة وللتشاطر التسويقي الخاص بترويج العلامة التجارية الجديدة بالإضافة إلى أثر الاستثمار في العاملين والبنية التحتية في الأعوام السابقة.

رابعاً : أهم مؤشرات قطاعات الأعمال :

١- قطاع خدمات التجزئة المصرفية:-



سجلت محافظة تمويلات قطاع التجزئة المصرفية نمواً بمبلغ ٤٦٨,٧ مليون جنيه، بنسبة ٢٦% خلال الاثني عشر شهراً الماضية لتبلغ إجمالي التمويلات ٢,٣ مليار جنيه، تكفي هذا النمو الكبير بشكل أساسي من التمويلات الشخصية مع إتباع سياسة متحفظة للحفاظ على معدلات مخاطر منخفضة، حيث إن جانباً كبيراً منها مغطى بضمانات نقدية. وعلى الرغم من النمو في حجم الأعمال والاضطرابات السياسية والتباطؤ الذي شهده الاقتصاد المصري في الآونة الأخيرة ، إلا أن المخصصات العامة زادت بمبلغ ١,١ مليار جنيه فقط على مدار الاثني عشر شهراً الماضية، بفضل تكثيف الجهود في تنفيذ خطة التحصيلات.

شهدت محافظة ودائع الأفراد نمواً بمبلغ ١,٥ مليار جنيه، بنسبة ١٥,٧% ٢٠١٣/١٢/٣١ لتبلغ إجمالي الودائع ١١,١ مليار جنيه تواكب مع زيادة تكلفة الودائع ١٠ نقاط أساس فقط خلال عام ٢٠١٣، مقارنة بعام ٢٠١٢.

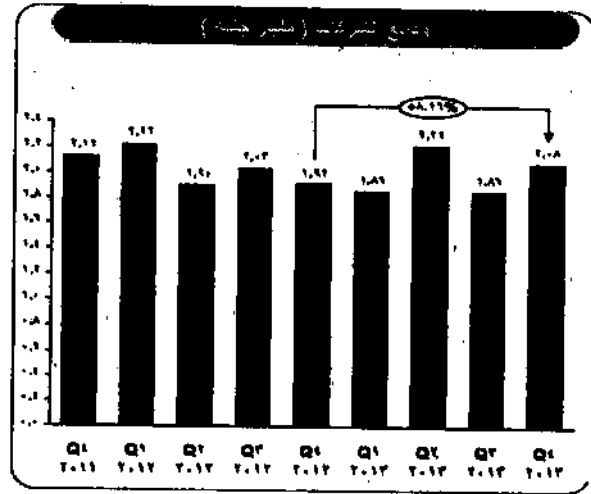
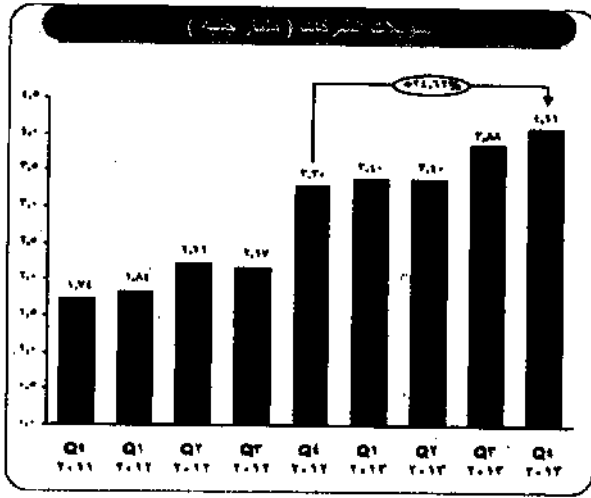
وحقق قطاع التجزئة المصرفية نمواً كبيراً، وجاء ذلك نتيجة استمرار البنك في الحفاظ على حصة سوقية ضمن أعلى ثلاثة بنوك لمنتجاته المتمثلة في منح تمويل السيارات والتمويلات الشخصية واستحداث منتجات جديدة، مثل منتج بطاقات الكاش باك وهي أول بطاقة كاش باك متوافقة مع الشريعة الإسلامية في مصر وتمنح العملاء مميزات كثيرة. هذا بالإضافة إلى الاستثمار في البنية التحتية وتجديد ونقل ٤ فروع إلى مواقع جديدة وأخيراً وليس آخراً، تم التركيز على رفع جودة خدمة العملاء والتي انعكست على تحسن نتائج الاستطلاعات الميدانية لبرنامج المتسوق الخفي Mystery Shopping. وقد أدى استحداث مراكز ربحية منفصلة لكل فرع على حده إلى إدارة ربحية كل فرع حيث حقق ٢٤ فرع نمواً بنسبة تزيد عن ٢٠% في صافي الربح.

تامر صيا
المدير المالي

نقيب المحاسبين

ياسر محمد
مدير

ه. ه. ه.
شيام الجندلي



حققت محفظة تمويل الشركات نمواً بمبلغ ٨١٢,٥ مليون جنيه، بنسبة ٢٤,٦% خلال الاثني عشر شهراً الماضية وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، لتبلغ ٤,١ مليار جنيه مصري. وجاء النمو بشكل كبير من عملائنا في قطاع الشركات الكبرى والقطاع الحكومي. هذا وقد جاءت نتائج قطاع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تم إطلاقه في يناير ٢٠١٣ مشجعة حيث يكثف البنك جهوده لتحقيق نمواً كبيراً في هذا القطاع بلغ ٧٦,٧ مليون جنيه، وهذا القطاع له أهمية كبيرة حيث يعد قاطرة النمو الاقتصادي في مصر. سجلت محفظة الودائع نمواً بمبلغ ١٥٦ مليون جنيه مصري، بنسبة ٨,٢% خلال الاثني عشر شهراً الماضية بتحسين ٣٠ نقطة اساس في تكلفة الأموال حيث نجح البنك في الاحتفاظ بالودائع ذات التكلفة الأقل. هذا فضلاً عن النمو الكبير الذي شهده عام ٢٠١٣ في العمولات المحصلة التي زادت بمبلغ ٥١,٦ مليون جنيه، بنسبة ٨٦% مقارنة بالفترة المماثلة من ٢٠١٢. وساعد على تحقيق هذا النمو نجاح فريق العمل في قطاع تمويل الشركات في تركيب تمويلات مشتركة لعدد من كبرى الشركات العاملة في السوق المصري، فضلاً عن نمو النشاط التجاري بنسبة تفوق ١٠٠%.

٣ - قطاع الخزنة :-

استمر قطاع الخزنة في إدارة فائض السيولة وعمليات التداول، ونظراً لنمو حجم الأعمال بالميزانية، حققت المحفظة الإدارة من قبل قطاع الخزنة زيادة بمبلغ ٧٣٤ مليون جنيه، بنسبة ١٤,٥% في عام ٢٠١٣ مقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠١٢ لتبلغ ٥,٨ مليار جنيه مصري. زاد إجمالي إيرادات عمليات تداول العملات بمبلغ ٤٠,٥ مليون جنيه ليبلغ ٥٧,١ مليون جنيه، فضلاً عن زيادة الحصة السوقية للبنك لتصبح ٣% مقارنة بنسبة ١,٣% تقريباً.

٤ - قطاع ادارة المخاطر :

استمر مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر في ادارة محفظة الديون المتعثرة، حيث بلغ إجمالي الديون المتعثرة نسبة الى إجمالي تمويلات العملاء ٦,١% مقابل ٤٢,٨% في عام ٢٠١٢. ويرجع الانخفاض الى اعدام ديون بمبلغ ٣,٢ مليار جنيه من قيمة الديون المتعثرة منذ ما قبل الاستحواذ. بلغت التمويلات المصنفة نسبة من إجمالي تمويلات العملاء (باستبعاد الديون منذ ما

تامر صيا
إدارة المخاطر

نيسية

حسن حمد
٢٠١٣

د. عبد الله
إدارة المخاطر

قبل الاستحواذ) لتبلغ ٠.٩% مقارنة بنسبة ١% في عام ٢٠١٢. كما تم رد صافي مخصصات بمبلغ ٨٧ مليون جنيه مقارنة بتدعيم مخصصات بمبلغ ٩٧٣ مليون جنيه في عام ٢٠١٢.

بالإضافة إلى محافظة التمويلات ، تم اضمحلال مبلغ ٥,٩ مليون جنيه اضافية مقابل استثمارات في شركات شقيقة.

٥- قطاع نظم المعلومات:-

استمرت مجموعة أنظمة المعلومات في تركيز اهتمامها بتحديث شبكة البنية التحتية من خلال تطوير وتحديث نظام التشغيل الأساسي وتمهيداً لإطلاق الخدمات المصرفية عبر الانترنت للاطلاع فقط. في عام ٢٠١٣ تم استثمار موارد كبيرة في تعزيز برامج تأمين المعلومات وهو امر أساسي لحماية سرية قاعدة بيانات العملاء.

٦- قطاع الموارد البشرية:-

استمر مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر في تبني مبدأ تقوية ودعم 'رأسمائه البشري' لكونه أهم عناصر النجاح في منظومة العمل، حيث تم الاستثمار في التدريب مع تفعيل التدريب باستخدام فرع المحاكاة، فضلاً عن توفير حزمة من البرامج التدريبية الداخلية والخارجية للعاملين بالبنك وتم زيادة التدريب في قطاع خدمات التجزئة المصرفية بنسبة ١٦٥% من عدد الموظفين و٦٢% زيادة في ساعات التدريب. كما شهد الربع الثالث من عام ٢٠١٣ إطلاق برنامج مكافأة نهاية الخدمة الذي يسمح للموظف بالإقراض لحين التقاعد ويقوم البنك بتغطية ٢٠٠% من حصة الموظف المدخرة ويحد أقصى ٣% من الراتب. وفي الربع الأخير من عام ٢٠١٣ تم طرح برنامج المعاش المبكر الاختياري على العاملين وتقدم لهذا البرنامج ٢٤٦ موظف.

٧- الجوائز:-

وختاماً ، زاد من فخرنا حصول مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر على لقب أفضل بنك إسلامي في مصر للعام الرابع على التوالي، كما حصل للمرة الأولى على لقب أفضل صفقة تمويل شركات بنظام «المضاربة» لعام ٢٠١٣. كما انضم مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر لأول مرة إلى قائمة «مبلويز» العالمية ضمن أكبر مديري تغطية لتمويلات متوافقة مع الشريعة الإسلامية على مستوى أفريقيا والشرق الأوسط EMEA

ثم استفاضت سيادتها في تقديم عرضاً بيانياً وتوضيحياً عن نشاط البنك في السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١. واختتمت بأن مجلس إدارة مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر يتقدم بالشكر والتقدير لكل من عملائه والمساهمين وأهريق العمل على الثقة والدعم المستمر الذي يتلقاه منهم

رابعاً : أسئلة السادة المساهمون والمناقشة

نوهت السيدة الأستاذة / رئيسة الجمعية أنها تود قبل المناقشة أن تعطن عن ورود استفسارات من بعض السادة المساهمين بعد دعوة الجمعية للاتعداد واستأندت الحاضرين في الرد عليها قبل فتح باب المناقشة .
 فقد ورد للجمعية من المساهم محمد أحمد الشحور كتاباً بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٢ ذكر فيه بعضاً من الإيجابيات والسلبيات ذكرتها فيما يلي :

د. ربيع
 تامر صيا
 محمد أحمد الشحور
 محمد أحمد الشحور
 محمد أحمد الشحور

الإيجابيات التي تحققت .

في البداية قدم المساهم الكريم الشكر لمصرفنا على تبرعه بشراء جهاز Ultrasound للمستشفى الخيري بقرية الغرافة مركز أجا (محافظة الدقهلية) ، كما حمد الله على مشاركته في هذه الجمعية التي نكر أنها تختلف عن مثيلاتها في الأعوام الماضية .

أولاً : الميزانية المستقلة :-

أبرز سيادته عدداً من البنود التي حققت تقدماً ملحوظاً عن الأعوام الماضية وهي أكثر مما تحصى ، واكتفى سيادته بذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر :-

بند (٢١) أصول أخرى . بند (٢٣) أرصدة مستحقة للبنوك . بند (٢٤) ودائع الصلاء وزيادتها . بند (٢٧) مخصصات أخرى . بند (٤/٣٠) الخسائر المرحلة . فالبنود المنكورة حققت تقدماً ملحوظاً سواء زيادة في الإيجابيات أو تقلص في السلبيات السابقة مما نتج عنه زيادة (وإن كانت متواضعة) في إجمالي حقوق الملكية . وذلك كله لا يتأتى إلا بجهود ذؤوب وعمل مخلص ومتواصل .

ثانياً : قائمة الدخل المستقلة :-

بند (٦) إيرادات الأتعاب والعمولات . بند (٧) توزيعات الأرباح . بند (٨) صافي دخل المتاجرة . بند (١١) رد (عبء) الاضمحلال عن خسائر الائتمان الذي يجب الوقوف عنده كثيراً نظراً لتغيره بإيجابيات ملحوظة ، وذلك كله مما سبق وغيره أوصلنا بفضل الله وبفضل جهد موفق من أناس مخلصين إلى نتائج اتضحت في بند (١٣) نصيب السهم في الأرباح الذي تغير من خسائر ٤,٢٧ إلى أرباح ٥١ قرشاً للسهم .

واختتم سيادته هذه النبذة بالابتهال إلى الله أن نصل إلى ما نصبو إليه من وضع البنك موضع البنوك ذات الريحية الكبيرة دالماً .

ومجلس الإدارة يقدر لسيادته هذه الملاحظات الإيجابية . ثم استغفر المساهم الكريم عما يلي

السلبيات

أولاً : التي وردت في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة :



الميزانية المستقلة

(١) بند (١٦) اذون خزانة مبيعة مع الالتزام بإعادة الشراء خلال اسبوع

الرد :

تم الاضاح عن السياسة المتبعة عن الايضاح رقم ١٦ اذون خزانة مبيعة مع الالتزام بإعادة الشراء ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية بند (ك) بكتيب الدعوة الي الجمعية العامة العادية لمصرفنا صفحة (٤٢)

(٢) بند (٢٨) الضرائب المؤجلة وموقفها

الرد :

تم الاضاح عن السياسة المتبعة عن الايضاح رقم ٢٨ الضرائب المؤجلة (ق) ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية بند (ك) بكتيب الدعوة الي الجمعية العامة العادية لمصرفنا صفحة (٤٥)

تامر صيا
محمد ماضي

نقيه لطف

ياسر
سحر
د. هادي
الحمادي

(٣) بند (٢٦) التزامات اخرى حيث تحوى بندان أحدهما للضرائب والأخر أرصدة دائنة متنوعة التي كان يجب تحليلها

الرد :

تم الإفصاح عن بند الالتزامات الأخرى الايضاح رقم ٢٦ وفقا لقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية واسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦/١٢/٢٠٠٨ وقانون البنك المركزي المصري رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣

(٤) بند (٢٥) إيضاحه غير موضح به الرقم النهائي الوارد بالميزانية ٥٣٧٧٧٠٠٠ جم

الرد :

مبلغ التمويل المساند المذكور بقائمة المركز المالي ضمن بند الالتزامات بمبلغ ٢٠٩,٠٢٣ ألف جنيه وهو مطابق للإيضاح رقم (٢٥) اما بخصوص المبلغ الموضح باستماركم هو الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية للتمويل المساند وهذا البند ضمن حقوق الملكية

(٥) بند (٦) يحوى بند خاص بأتعاب اخرى مدفوعة ومبلغه ٥٦٢٦٠٠٠ جم كان يلزم تحليل البنود لكبير المبلغ

الرد :

تم الإفصاح عن بند الاتعاب الأخرى الايضاح رقم ٦ وفقا لقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية واسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦/١٢/٢٠٠٨ وقانون البنك المركزي المصري رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣

(٦) بند (٨) الذى جاء ايجابيا بالنسبة للعام الماضي ١٦٦١٨/٥٧١٠٢ مليون جم ولكن مع خسائر بيع اصول مالية

بفرض المتاجرة حيث كان ٧٥٥ ألف جنيه أرباح مقابل (٢٦٥) ألف جم خسائر لهذا العام والفرق كبير حيث الفرق مجموع الرقمين

الرد :

أذون خزائنة يتم شراؤها بغرض إعادة بيعها في اليوم التالي للبنك الاهلى المصري بفارق سعر بسيط يتم تبويبه كأرباح بيع أدوات مالية بغرض المتاجرة، وتسوية هذه المعاملات تتم من خلال غرفة المقاصة و حيث ان غرفة المقاصة وقت حدوث هذه المعاملة كانت بصدد تغيير المعالجة المحاسبية الخاصة بها داخليا مما استلزم شهر بدون اتمام معاملات، ترتب على ذلك احتفاظ مصرفنا بالأداة المالية لمدة شهر استفاد فيه بالعائد المستحق عليها والذي بلغ مليون جنيه تم تبويبه ضمن عائد محصل من أذون و سندات خزائنة طبقا لتعليمات البنك المركزي، وفى مقابل الاستفادة من العائد المحصل فإن سعر الورقة المالية انخفض عند البيع بعد شهر مما ترتب عليه تكبد مصرفنا لخسارة بيع بمبلغ حوالى ٠,٢٦ مليون جنيه. مما سبق يتبين أن مصرفنا حقق صافى ربح حوالى ٧٥٠ ألف جنيه من هذه العملية يظهر كربح بمبلغ مليون جنيه ضمن العائد المحصل و خسارة بمبلغ ٠,٢٦ مليون جنيه ضمن أرباح / خسائر بيع أدوات مالية بغرض المتاجرة.

(٧) بند (٩) مصروفات ادارية تحوى مصروفات ادارية اخرى بمبلغ اكثر من ١٥٢ مليون جم كان لابد تحليل البنود

الرد :

تضمنت مصاريف ادارية اخرى بمبلغ ١٥٢ مليون جنيه بنود كثيرة من المصروفات وعلى سبيل المثال ٢٢,٨ مليون جنيه تكاليف دعوية وإعلان ، ١٦,١ مليون جنيه تكاليف تليفون وتلكس و بريد ، ٢٣,٣ مليون جنيه تكاليف صيانة ، ١٥,١ مليون

تامر صيا
إدارة المراجعة والتدقيق

نسيب الحسن

كاسر

د. عبد الحليم
مدير الحسابات

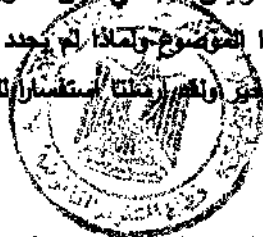
جنية تكاليف ضرائب ورسوم ، ٦.١ مليون جنية تكاليف حراسة ، ١.٤ مليون جنية تكاليف تأمين ، ٣.٧ مليون جنية تكاليف مياه واتارة .

(٨) بند (١٠) مصروفات تشغيل اخرى وان كان كبير هذا العام الا انه يحتوى على مبلغ ١٠٣ مليون جم معاش مبكر وهذا جيد

بعد ذلك نوه عن ان ما ذكره أنفاً يهدف إلى مصلحة المصرف وفي نفس الوقت شكر القائمين على ادارته حيث الجهد الخارق الذي يبذل فهو واضح ووضوح الشمس وتطلع الى ارباح كل عام بعون الله . واخيراً اقترح زيادة رأس المال المرخص إلى ١٠ مليار جنية والمنفوع ٤ أو ٥ مليار جنية حتى يكون مركز البنك أقوى مما هو عليه بين البنوك ، حيث الأفضل الآن هو الكيانات الصالحة وحتى نصل ايضا لتدنى الخسارة عن ٥٠% من رأس المال المدفوع وسوف يلقي الاكتتاب اقبالا كبيرا نظرا لتغيير نظرة المتعاملين الان عن السابق . وشكر القائمين على شئون البنك على اتساع صدورهم مهتنا اياهم بهذه النتائج الباهرة التي لا يستطيع ان ينكرها احد . وأضافت السيدة الأستاذة رئيسة البنك والجمعية بأنها ستعرض هذا الاقتراح على المساهمين الرئيسيين للبنك .

كما ورد للجمعية من المساهم ابراهيم محمود ابراهيم كتاباً بتاريخ ٨ /٤/ ٢٠١٤ ذكر بعض الاسئلة والاستفسارات نذكرها فيما يلي :

١ - ان مجلس الادارة وطبقا للقانون لم يختار رئيس له حتى الآن - وأن القائم بأعمال رئيس مجلس الادارة هو الرئيس التنفيذي ، لا نستطيع أن نحدد مدي قانونية هذا الموضوع وماذا لم يحدد مجلس الادارة رئيسا له مع من الممكن ان يكون هناك نائباً للرئيس أو أكثر لتغطية هذا الوضع المؤقت هل يمكن استفساراً للبنك المركزي وهو المسئول طبقاً للقانون؟



الرد :

بصفة عامة وطبقا لقواعد حوكمة البنوك الصادرة من البنك المركزي المصري والمطبقة اعتباراً من مارس ٢٠١٢ ، وكذلك حوكمة الشركات المصرية الصادرة في أكتوبر ٢٠٠٥ رقم (٣٣٢) عن مجلس انماء مركز المديرين ، والمادة ٨٥ من قانون شركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، فإنه يجوز الجمع بين وظيفة رئيس مجلس الادارة ووظيفة الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب . وأضافت مبادئها أنه من الجدير بالذكر أنه بعد استقالة رئيس مجلس الإدارة السابق في أبريل ٢٠١١ لم يتم تعيين رئيس مجلس إدارة بديل انتظاراً لاستقرار الظروف السائدة في البلاد لاختيار الشخص المناسب ، ولكن الظروف غير المواتية استمرت بعد ذلك ، علاوة على ذلك فقد تبين من خلال مجريات العمل أن تعيين رئيس مجلس إدارة لا يعتبر أمراً ملحقاً حيث أن أداء البنك استمر في التحسن بوتيرة متسارعة ، ناهيك عن الوفر المحقق بقيمة مخصصات رئيس مجلس الإدارة .

٢ . تضمن تقرير مراقب الحسابات المتحفظ والايضاح رقم ٣٥ في خصوص رفع دعوى بعدم دستورية الضريبة علي عائد اذون الخزانة استنادا الي رأي المستشارين القانوني والضريبي - ولما كانت هذه الضريبة مفروضة بقانون ويتم خصمها من المنبع - اي ان عائد اذون الخزانة يتم تحديده عند استحقاقه و يخصم منه هذه الضريبة من المنبع - فضلا عن ان شروط التعامل في

د. لؤي الحمد
عبد الرحمن
نينا
تامر صيا
أحمد صيا

أذون الخزانة وبالممارسات التي تتم من البنك المركزي ودخول البنك فيها واضح تماماً هذه الضريبة واستحقاقها إذا ما الذي يدفع البنك للتصل من دفعها فأولى به ان لا يشكك في هذه الممارسات التي تطرح لجميع البنوك وغيرهم ، علماً بأن البنك لا تقوم له قائمة اذا لم يشترك في هذه الممارسات وحصوله على نصيبه فيما يطلبه والتي تتجاوز سنويا ٣,٢ مليار جنيه (٣,٤ مليار جنيه في ٢٠١٢) وتشكل اعلى ايراد للبنك واولاه لحقق البنك خسائر اكبر ونعتقد ان اللجوء الي هذا الالتفاف على القانون بهذه الطريقة المظهرية لإظهار البنك ان هناك ربحاً والحقيقة انه هناك خسائر محققة ٤٥ مليون جنيه اضافة الي استمرار البنك في خسائره عن نشاطه وتهربه من القواعد الجديدة للقيود في البورصة باستمرار خسائر البنك لأكثر من سنتين بالإضافة انه قد تفرض على البنك غرامات يفرضها البنك المركزي على تلك التهرب وقد يمنع البنك بقبول عطائه الذي يطلبه من هذه الأذون عند طرحها ؟ .

الرد :

ذكرت السيدة الأستاذة الرئيس للجمعية والبنك أن مصرفنا لا يدفع هذه الضريبة منذ عام ٢٠٠٩ ، وندخل هذه الممارسات أسبوعياً . والقانون لا يبيح دفع الضريبة من رأس المال ولكن تدفع من صافي الأرباح ، وإذا كان صافي الأرباح بالمئات فسوف يتم دفع هذه الضريبة من رأس المال وهذه مسألة غير دستورية . وأجرى أحد المساهمين مداخلة نكر فيها : أنه حضر لقاء ضم السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء السابق ووزير المالية وأحد رؤساء البنوك الكبيرة ، ونكر رئيس البنك أنه خسر في أذون الخزانة لأخذ الضريبة عليها دون خصم التكلفة ، فسأله رئيس مجلس الوزراء كم نسبة الإيراد الخاص للبنك من أذون الخزانة إلى نسبة الإيراد الكلي للبنك ؟ ، فأجاب رئيس البنك وذكر رقماً كبيراً جداً ، وأنا رأيت أن عائد المصرف من أذون الخزانة يمثل ٤٧ % . فأجابت سيادتها بأن المقارنة لا تنطبق على مصرفنا لأن البنك الكبير يشتكى من الضريبة لأن البنك يدفع هذه الضريبة عن شراء أذون الخزانة وتخصم آخر السنة من الضريبة على الأرباح . فإذا كان البنك ليس لديه أرباح يخصم منها فسوف يدفع هذه الضريبة من رأس المال ، ولهذا قام مصرفنا برفع هذه القضية منذ عام ٢٠١٢ نعم دستورية الضريبة وهذه القضية أفصحنا عنها من قبل .

كما أشارت سيادتها إلى أن المنقح الخارجي لم يتحفظ وإنما أشار إليها كفقرة إيضاحية :

- تنص المادة ٥١ من قانون ضريبة الدخل لسنة ٢٠٠٥ على تحديد صافي الدخل الخاضع للضريبة طبقاً للأحكام المطبقة على النشاط التجاري والصناعي والوارد بالباب الثالث من الكتاب الثاني من القانون والتي تنص : الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من الباب الثالث على تحديد صافي الربح على أساس قائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية كما يتحدد وعاء الضريبة بتطبيق أحكام هذا القانون على صافي الربح المشار إليه .
- معني ذلك أن الضريبة لا تفرض إلا على صافي الربح طبقاً للنتيجة النهائية للقوائم المالية للبنك ووفقاً لمعايير المحاسبة المصرية .
- وبالتالي فإن إخضاع إيرادات أذون الخزانة للضريبة كجزء من إيرادات البنك دون النظر إلى نتيجة القوائم المالية في نهاية السنة ودون النظر إلى تحقيق ربح من عدمه يعتبر مخالف لما ورد بالمواد المذكورة عليه لأن خضوع هذا الإيراد للضريبة تم على هذا الإيراد ودون خصم التكاليف التي تكبدها البنك للحصول على هذا الإيراد كما لم ينتظر لحين النتيجة النهائية لميزانية البنك ولا يجوز استقطاع جزء من الإيراد وخضوعه دون تحميله بالتكاليف لأن أي إيرادات كي تخضع للضريبة لابد أن يكون بالصافي أي بعد خصم التكاليف الكلية المنصوص عليها بالمادة ٢٢ من القانون والتي نصت على (يتحدد صافي الأرباح التجارية والصناعية الخاضع للضريبة على أساس إجمالي الربح بعد

تامر ميا
محمد احمد
ياسر احمد
ياسر احمد

خصم جميع التكاليف والمصروفات اللازمة لتحقيق هذه الأرباح طالما انطبق عليها الشروط الواردة في المادة (المذكورة).

وليس أدل على ذلك نص المادة التاسعة من القانون ١٢٨ لسنة ٢٠٠٨ والتي نصت على (تخضع عوائد أنون وسندات الخزائنة للضريبة بسعر ٢٠% ويجب خصم الضريبة المسددة من الضرائب المستحقة على أساس الأشخاص الحاصلين على هذه العوائد.

- ووفقاً لهذا النص فإن هذه الضريبة تخصم من الضرائب المستحقة على صافي الربح أي لا بد من وجود صافي ربح يخضع للضريبة حتى تخصم هذه الضريبة من الضريبة المستحقة على صافي الربح فإذا لم يكن هناك صافي ربح يخضع للضريبة وحقق خسائر فلا يوجد هناك مجال لسداد الضريبة على العوائد لأن النتيجة النهائية للقوائم المالية خسارة فإين الضريبة التي سيخصم منها الضريبة على هذه العوائد ؟
 - وعند سداد الضريبة على العوائد في حالة وجود خسارة فإنه مخالف للقانون لأن وعاء الضريبة هو صافي ربح محقق في نهاية السنة المالية والذي سيتم خصم ضريبة أنون الخزائنة منه.
- ومعنى ذلك أن البنك الذي حقق خسارة في وضع أسوأ من البنك الذي حقق أرباح لأن الثاني سيستفيد من الخصم أما البنك الأول سيُسدد ضريبة على نتيجة نهائية خسارة وسيكون سداد هذه الضريبة سبباً في تآكل رأس المال لأنه سيدفعها من رأس ماله لأنه لم يحقق ربح يخصم منه هذه الضريبة وهو مخالف دستورياً لأن لا يجوز فرض ضريبة على رأس المال.

٣. الايضاح ١٧ / ٣ تمويلات وتسهيلات العملاء انه خلال عام ٢٠١٣ قام المصرف بإعدام مديونيات نعد من العملاء المتعثرين عن الفترة ما قبل الاستحواذ وبلغ اجماليها ٣,٣٥ الف جنيه مصري واحد علمنا ونحن من المساهمين بالبنك منذ تأسيسه تحت اسم البنك الوطني للتنمية لم يبلغ هذه المبالغ الضخمة والتي يتم اعدامها مرة واحدة والسؤال لمراقبي الحسابات نريد تحليلاً وافياً لكل عميل ومنشئها والتي بدون ضمانات وما تم بشأن استعادتها طول هذه الفترة من اجراءات قانونية وغيرها ولماذا لم يتم التعاقد مع احد شركات التحصيل لهذه الاموال ؟

الرد :

وأكدت الأستاذة رئيسة البنك والجمعية أن النظر بالغ بالفعل هذه القيمة ، وأنها تحيط علم السيد الفاضل انه ليس معنى اعدام الدين الخاص بالعملاء انتهاء متابعته بل على العكس يتم متابعة العملاء الذين تم اعدام مديونيتهم حتى الوصول لتسوية مقبولة وتحصيل ما يمكن تحصيله من تلك الديون المعومة سواء كان تحصيل عيني او نقدي ، وقد تم اعدام تلك الديون بعد استيفاء كافة الشروط الموضوعه من البنك المركزي المصري والخاصة بإعدام الديون. اما بخصوص طلب سيادتكم بيان بالعملاء الذين تم اعدام مديونيتهم فيتعذر تنفيذ طلبكم وذلك لقانون سرية حسابات العملاء .

٤ . الارتفاع الشديد في المصاريف الادارية والمتوالي سنويا بطريقة غير مسبوقه منذ الاستحواذ وبنسبة ٢٥ % سنويا ومن ٤٠٧ مليون جنيه الي ٥٠٦ مليون جنيه وايضا مع ارتفاع مصروفات التشغيل الأخرى من ١٢٨,٩ الي ١٩٤,٥ مليون جنيه وهي في نفس الوقت مصاريف المعاش المبكر لبعض العاملين بأكثر من ١٠٠ مليون جنيه وهذا كله من هذا الوقت من اهم ما يساهم فيه تكثيف البنك وعدم استطاعت ادارته من كبح جماح وترشيد هذه المصروفات ، نريد تحليل واضح لهذه المصروفات وينودها . ٢ .

د. عبد الحفيظ
 تامر حيا
 السيد هادي
 السيد هادي

الرد :

ان الزيادة في المصاريف الإدارية تتوزع على بنود مهمة ولا بد منها لتطوير البنك وزيادة قدرته على التنافس والنمو بشكل أسرع حيث كان لابد من تغيير البنية التكنولوجية القديمة بأخرى حديثة تمكن البنك من طرح منتجات جديدة متوافقة مع الشريعة وتقديم خدمة ذات جودة منافسة، بالإضافة إلى تجديد العديد من المقرات والفروع والتي في مجملها تؤدي إلى عبء إهلاك سنوي. هذا بالإضافة لاستقطاب كفاءات مصرفية جديدة وتدريب العاملين لرفع قدراتهم وإنتاجيتهم. كل ما تقدم وإن أدى إلى زيادة المصروفات الإدارية بنسبة ٢٤% كما أفاد المساهم الكريم إلا إنه ساعد على نمو الإيرادات بنسبة ٤٠%. يضاف إلى ذلك أن تكلفة التأمين والحراسة زادت بشكل ملحوظ في ظل الظروف الأمنية غير المستقرة في البلد .

٥ . في الاجور المدفوعة للعاملين بالبنك تزيد الارتفاع الشديد والمتوسط الاجر السنوي للعاملين بالبنك ١١٤ الف جنية اضافة الي الارتفاع الشديد للمصرف من الاجور. لعدد ٢٠ من اعلي موظفي البنك والذي تصل نسبته من الاجور الكلية لأكثر من ٧ % وهي نسبة عالية جدا مع مقارنتها من العديد من البنوك الكبرى هذا وتطلب طبقا للقانون ١٥٩ لسنة ٨١ في بندها الاول كل ما يحصل عليه رئيس مجلس الادارة وكل عضو به من مرتبات ومكافآت وبدلات حضور وانتقال او مقابل اعمال وغيرها بالإضافة الي البند الثاني كل المميزات التي يتحصل عليها رئيس واعضاء مجلس الادارة كالسيارات او المسكن المجاني وخلافه وكذلك البند الثالث الخاص بتعاملات مجلس الادارة مع البنك وكذلك عقود المعاوضة مع الاطراف المرتبطة وهذه يجب ان تعرض على الجمعية العامة طبقا للقانون ٩.

الرد :

ذكرت الأستاذة الرئيس أن المقارنة يجب أن تكون بين البنوك المتماثلة في عدد الموظفين ، فلا تجوز المقارنة بين بنك به ١٦ ألف موظف أو ١١ ألف أو ٩ آلاف موظف وبين مصرفنا الذي يبلغ عدد موظفيه ٢٠٠٠ موظف تقريبا ، فطبيعي أن تكون نسبة مرتبات العشرين في مصرفنا أكبر من نسبتها في البنوك كبيرة العدد ، فإذا أضفنا لذلك أن البنوك الأخرى تدفع ٦٠ % من المرتبات كأساسي و ٤٠ % كبدلات في حين أن مصرفنا لم يقم بصرف بدلات منذ خمس سنوات لتبين أن المقارنة في صالح مصرفنا . وفي كل جمعية نؤكد أن جميع البيانات التي نص عليها القانون موجودة طرف ادارة العلاقات المستثمرين كما هو موضح بالدعوة الي الجمعية العامة العادية ويمكن لمسايدكم الاطلاع عليها . علما بأن أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين لا يتقاضون أي مرتبات أو مكافآت ويقتصر ما يتقاضوه على بدلات الحضور حيث يتنازل عنها ممثلو مصرف أبوظبي الإسلامي - الإمارات بإبداعها في صندوق الطوارئ الخاص بالعاملين. أما بالنسبة للقائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة فهي معينة لدى مصرف أبوظبي الإسلامي - الإمارات وتتقاضى مستحقاتها منه ، ولا تتقاضى من مصرف أبوظبي الإسلامي . مصر مليماً واحداً تحت أي مسمى .

٦ . بخصوص ما يتقرر من حقوق الملكية بخصوص المسدد تحت حساب زيادة رأس المال حيث انه وما زال هناك اعتراض على نشر الدعوة بالاكنتاب في الزيادة المطلوبة لأنها وطبقا للواقع ستكون بالكامل متأكلة لارتفاع الخسارة عن حقوق الملكية رغما عن هذه الزيادة وعليه فان الجهات الادارية مستضطر لشطب البنك اجباريا لاستمرار هذه الخسارة وتآكل كل حقوق الملكية المساهمين ؟

تامر صيا
لحام صيا

نعيمة لطفا

د. هادي حسن
ليام الحمد

الرد :

قام المستثمر الرئيسي لمصرفنا بتدعيم حقوق الملكية بمبلغ ١,٨٦١ مليون جنيه تحت حساب زيادة رأس المال وذلك لضرورة استمرار مصرفنا في نشاطه حيث أوجبت المادة ٦٩ من قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بتغطية حقوق الملكية حيث تعدت الخسائر نصف رأس المال.

ثم فتحت السيدة الأستاذة / رئيسة البنك ورئيسة الجمعية باب المناقشة للسادة المساهمين

وأشارت سيادتها إلى مسألة تنظيمية في بداية المناقشة :

- حيث طلبت من السادة المساهمين عدم تكرار الأسئلة التي سبقت الإجابة إليها حرصاً على وقت الجميع وحتى يتسنى لجميع المساهمين الاشتراك في المناقشة وتغطية جميع البنود المعروضة في الجدول .
- كما طلبت أن يذكر كل مساهم اسمه وعدد أسهمه التي حضر بها الجمعية حتى يدون اسمه في المحضر وتحسب نسبته في التصويت .

سأل أحد المساهمين عن التبرع بمبلغ ٤٤٥٠٠ جم لمؤسسة مصر الخير . فأجابت السيدة الأستاذة رئيسة البنك ورئيسة الجمعية بأن هذا التبرع كان لصالح عدد سبعة من الغارمات . فتساءل المساهم هل أخذتهم الغارمات ؟ فأجابت سيادتها بأن الغارمات لا تأخذن هذه الأموال وإنما هن مسجونات لديون مالية ، فقام البنك بدفع هذه الأموال للدولة لسداد ديونهن نيابة عنهن حتى يتم الإفراج عنهن ويخرجن للمجتمع لتكلمة رسالتهن في رعاية أسرهن . وأضاف المساهم وهل من أولويات البنك التبرع لمكافحة سرطان الثدي ؟ فأجابت سيادتها بأن الصحة من أولويات البنك في التبرعات والسرطان مرض خطير . فاستطرد المساهم وهل تستطيع الجمعية نور على نور في الشيخ زايد التبرع بمبلغ ٥٠ ألف جم ؟ فردت عليه سيادتها بأن في مدينة ٦ أكتوبر مناطق عشوائية يعيش فيها بعض الفئات المعوزة التي تحتاج التبرع بشراء أجهزة للمستشفيات وخلافه . وطلب المساهم محمد فريد عبدالحق يفتح الصراف على تدريب الممرضات ، كما طلب تنوع التبرعات وشمولها بالفعل لمناطق الجمهورية خاصة الصعيد .

ذكر أحد المساهمين أن المصرف لم يحقق أرباحاً ، ولم يوزع أسهم مجانية على المساهمين ، وقيمة أسهم البنك في انخفاض ، ومع ذلك تدفع بدلات حضور وانتقال لأعضاء مجلس الإدارة دون المساهمين القادمين من أماكن بعيدة . فأجابت السيدة الأستاذة رئيسة الجمعية بأن المدون في محاضر الجمعيات السابقة وسيدون أيضاً في محضر الجمعية الحالي أن أعضاء مجلس الإدارة لا يحتفظون بمبالغ هذه البدلات وإنما تذهب هذه الأموال لصندوق الطوارئ لرعاية العاملين وأسره في الحالات الطارئة التي لا تغطيها لائحة العلاج الخاصة بالبنك ، وضربت أمثلة على ذلك بأحد الموظفين قتل في المظاهرات في أسيوط فتم صرف مبلغاً كبيراً من هذا الصندوق لأسرته دون انتظار لروتين صرف قيمة وثائق التأمين وخلافه ، وهناك أحد العاملين حدث له نزيف في المخ فتم نقله فوراً لأحد المراكز الطبية الكبرى ليعمل اللازم له طبيياً على حساب الصندوق ، علماً بأن صندوق الإغاثة بلغ رصيده في العام الماضي مليون جنيه وتم شكر إدارة المصرف عليه . لكن إدراج البدلات في جدول أعمال الجمعية هي مسألة قانونية . أما مسألة عدم توزيع أرباح أو أسهم مجانية على المساهمين فمرده وجود خسائر مرحلة نتجت عن تكوين مخصصات للقروض المتعثرة التي تم منحها في سنوات ما قبل الاستحواذ والتي بلغت تقريباً ٤ مليار جنيه وتم إعدام كثير من هذه المديونات ، ويمنع قانوناً توزيع أرباح أو أسهم مجانية قبل انتهاء الخسائر المرحلة ، وهذه المسألة يتم

تاريخها
تاريخها
تاريخها
تاريخها

طرحها كل عام وفي كل عام يتم توضيح ذلك . أما عن انخفاض سعر السهم عن سعره الذي طرح في الاكتتاب فهذا حقيقي ، لكن سعر السهم في ارتفاع حيث بلغ سعره اليوم ٧٦٠ قرشاً ، والمساهم الرئيسي ضح أموالاً كثيرة لكنه يرصد في دفاتره القيمة السوقية للسهم وهو ما يمثل خسارة فعلية له بمقدار الثلث . والحمد لله فقد تخلصنا من مرض المخصصات المزمع نهائياً والبنك في تقدم حيث حقق هذا العام أرباحاً قدرها ١٠٣ مليون جنيه ، وسوف يتقدم أكثر إن شاء الله في العام القادم .

ثم أخذ الكلمة المساهم محمد فريد عبدالغنى وذكر أنه لن يقدم أسئلة وإنما بعض التوضيحات للمساهمين فنذكر بعض بنود في الميزانية ليذكر حقيقة البنك في السوق المصرفية وأنه يمثل حصة بمقدار ١.١ ، وأن هناك إسراف في المصروفات الصومية ، ومبلغ ١٠٣ مليون جنيه معاش مبكر ، ومتوسط مرتب الموظف ١١٤ ألف جنيه في السنة ، فالبank لم يربح وإنما حقق خسارة مقدارها ٤٥ مليون جنيه ، وطلب ترشيد المصروفات . فرت رئيسة الجمعية ورئيسة البنك بأن أرباح التشغيل في البنك تأتي من استثمار أموال الودائع في التمويلات المصرفية فضلاً عن العائد والعمولات على الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه ، هذه الأرباح وصلت هذا العام إلى ٧٢ مليون جنيه أرباح تشغيل ، وقد تم تنفيذ برنامج المعاش المبكر للعاملين تكلف مبلغ ١٠٣ مليون جنيه وهو مصروف لا يتكرر وخارج عن التشغيل . إذن أرباح التشغيل تحققت بالموجب ولكن عندما يضاف إليها تكاليف المعاش المبكر فيكون الإجمالي خسارة وهو مكتوب بوضوح في الميزانية . فالنظام العالمي يوجد به نظام معروف في المحاسبة يطلق عليه " Tax Credit " تأجيل الأرباح أو خصم الضريبة ، حيث تستنزل الخسارة المرحلة على خمس سنوات بشرط تحقيق الربح وإلا ستدفع هذه الضرائب من رأس المال .

وجه المساهم محمد فريد عبدالغنى تساؤلاً لمرافق الحسابات عن تأثير تحفظاته التي أداها في التقرير ؟ فأجاب الأستاذ أحمد أمين المفوض من مرافق الحسابات بأن تأثير عجز مخصص الضرائب بمبلغ ٢٨ مليون جنيه مصرى واضح ومباشر ، حيث لم يتم تدعيم المخصص بهذا المبلغ ، أما التحفظ الخاص بشركة الزجاج والبلاستيك فيتمثل في أن الشركة لم تتمكن من تحديد مخصص مكافأة نهاية الخدمة للعاملين ويجب عمل هذا المخصص في السنوات القادمة . وأضافت السيدة الأستاذة رئيسة البنك والجمعية بان عجز مخصص الضرائب منذ خمس سنوات كان كبيراً ، حيث بلغ ٦٢٠ مليون جنيه تم دفعه بالكامل عدا ٢٨ مليون جنيه لأنه مبلغ غير مستقر عليه نهائياً مع مصلحة الضرائب وسيتم الانتهاء منه هذا العام .

وتساءل المساهم محمد فريد عبدالغنى عن جنسية مراقبي الحسابات ؟ وعن عدم التساوى بين أتعاب المراقبين ؟ وماذا زادت أتعابها بشكل كبير عن الأعوام السابقة ؟ فأجابت سيادتها عن الشق الأول بأن جنسيتهم مصرية . أما الشق الثاني فأجابت بأنه تم تعيين مكتب برايس وترهاوس كويرز (BWC) لأول مرة بدلاً من مكتب (BDO) وهناك ما يسمى (Pre Opening Audit) التحضير أو قبل فتح المراجعة وهو سبب هذا الفرق بين أتعاب المكتبيين . أما الشق الثالث المتمثل في زيادة أتعابها السنوية عن الأعوام السابقة فمردده أن هذا العام سيتم فيه مراجعة شاملة (ولمست مراجعة محدودة) لكل القوائم الربيع سنوية مثل الذي يحدث في مراجعة نهاية العام ، وذلك للحفاظ على معيار كفاية رأس المال (١٠.٨) ، حيث توجد خسائر مرحلة ، وكلما تحقق ربح ربع سنوي كلما أمكن تقليل الخسائر المرحلة التي تنعكس في معيار كفاية رأس المال ، وذلك لن يتم إلا بمراجعة الشروط الذي قرره البنك المركزي المتمثل في ضرورة المراجعة الشاملة لكل ربع سنة كالتى تحدث في نهاية العام . فالمراجعة المطلوبة هذا العام والعام الذي يليه ستكون كل ربع سنة مراجعة شاملة حتى يتم الاستفادة من الخسائر المرحلة في الحفاظ على كفاية رأس المال ، وهو الأمر الذي استدعى زيادة أتعاب مراقبي الحسابات ، فهناك فرق بين الفحص المحدود والفحص الشامل . وعند تمام تحقيق هذا الهدف ستقل أتعاب مراقبي الحسابات . ولقد طلب المساهم إعادة النظر في أتعاب مراقبي الحسابات .

تامر مهدي
المهندس هادي
ياسر محمد
سيريا
د. لعل
المهندس

ثم تكلم المساهم عصام عبدالوهاب ممثل بنك الاستثمار القومي حيث قدر في البداية الجهد المبذول من الإدارة والعاملين والمساهم الرئيسي منذ عام ٢٠٠٧ ، حيث بلغ عجز المخصصات ٤ مليار جنيه وليس من السهل على أى إدارة تغطيته بسهولة لكن بحسب لهذه الإدارة والمساهم الرئيسي أنه تمت تغطية هذه الفجوة الكبيرة فى المخصصات ، لكن المساهم الصغير معذور حيث يسعى دائما للحصول على عائد الآن . واقترح أن يقوم البنك بشراء أسهم خزينة . فشكرته السيدة الأستاذة رئيسة الجمعية على اقتراحه ونكرت أنه سيدرس .

وبعد انتهاء المناقشة انتقلت السيدة الأستاذة رئيسة الجمعية إلى بند القرارات المطلوب من الجمعية الموافقة عليها .

خامساً : قرارات الجمعية العامة العادية

القرار الأول : معروض على الجمعية العامة المصادقة على تقرير السادة مراقبي الحسابات عن الميزانية والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ .

القرار : توافق الجمعية العامة العادية للبنك بإجماع الأصوات الممثلة فى الاجتماع على تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ .

القرار الثانى : معروض على الجمعية العامة احاطتها بتقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ .

القرار : توافق الجمعية العامة العادية للبنك بإجماع الأصوات الممثلة فى الاجتماع على تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ .

القرار الثالث : معروض على الجمعية العامة المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال البنك خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ .

القرار : توافق الجمعية العامة العادية للبنك بإجماع الأصوات الممثلة فى الاجتماع على تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال البنك خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ .

القرار الرابع : معروض على الجمعية العامة اقرار الميزانية والقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ القرار : توافق الجمعية العامة العادية للبنك بأغلبية 99.0016 % من الأصوات الممثلة فى الاجتماع على إقرار الميزانية والقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ ، حيث اعترض على القرار المساهم محمد فريد عبدالقنى (ملك عدد أسهم مجمدة لحضور الجمعية عددها ١٣٥٠٠ سهماً).

القرار الخامس : معروض على الجمعية لإخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ .

القرار : توافق الجمعية العامة العادية للبنك بإجماع الأصوات الممثلة فى الاجتماع على إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ .

تامر صيا
المهندس حافظ

سيف الدين

عبدالله
سيد

د. هادي
ميناو الحداد

القرار السادس : معروض على الجمعية التعديلات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة وتحديد مدة عضوية المجلس

ونود أن نشير إلى أنه بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٤ وافق مجلس الإدارة على التعديلات الآتية في تشكيل مجلس الإدارة. حيث تم تعيين السيد/ عارف عثمانى ممثلاً عن مصرف أبو ظبي الإسلامي بدلاً من السيد/ نهاد كليم صليبا (الذي قدم استقالته) ، والسيد/ محمد شوكي ممثلاً عن شركة الإمارات الدولية للاستثمار ذ م م بدلاً من السيد/ ديفيد ليمس (الذي قدم استقالته) علماً بأن السيد/ ديفيد ليمس تغيب عن المجلس أكثر من ثلث الجلسات التي انعقدت خلال العام المنصرم، والسيد/ صبحي بن خضراء ممثلاً عن شركة الإمارات الدولية للاستثمار ذ م م . وتم إخطار البنك المركزي بطلب تعديل بيانات التسجيل بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٥ .

ولما كان السيد الأستاذ/ أحمد الحسيني معيناً عضواً بمجلس الإدارة بموجب قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة في ٢٠٠٧/٩/٣ ، وطبقاً لقواعد حوكمة البنوك والمادة ٢٣٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فإن عضويته تنتهي بانتهاء أعمال الجمعية العامة المنعقدة اليوم ، ومن ثم يجب إحاطة الجمعية علماً بذلك .

وحيث أن مجلس الإدارة الحالي معين بموجب قرار الجمعية العامة للبنك المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٤/١٧ ، ولما كانت المادة ٢١ من النظام الأساسي للبنك تقضي بأن يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات وفي نهاية هذه المدة تتجدد عضوية المجلس بأكمله بعد موافقة الجمعية العامة العادية بذلك .


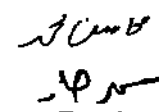

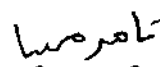
ولذلك معروض على الجمعية اعتماد تلك التعديلات التي طرأت على مجلس الإدارة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ ، وإحاطة الجمعية علماً بانتهاء عضوية الأستاذ أحمد الحسيني ، والموافقة على تجديد عضوية مجلس الإدارة لمدة أخرى، وإخطار البنك المركزي بذلك .

القرار: توافق الجمعية العامة العادية للبنك بإجماع الأصوات الممثلة في الاجتماع على تعيين السيد/ عارف عثمانى ممثلاً عن مصرف أبو ظبي الإسلامي بدلاً من السيد/ نهاد كليم صليبا (الذي قدم استقالته) ، والسيد/ محمد شوكي ممثلاً عن شركة الإمارات الدولية للاستثمار ذ م م بدلاً من السيد/ ديفيد ليمس (الذي قدم استقالته) ، والسيد/ صبحي بن خضراء ممثلاً عن شركة الإمارات الدولية للاستثمار ذ م م . وعلى انتهاء عضوية السيد الأستاذ/ أحمد الحسيني . وعلى تجديد عضوية مجلس الإدارة لمدة أخرى والتأشير بكل ذلك في السجل التجاري

القرار السابع : تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابها:

القرار : توافق الجمعية العامة العادية للبنك بأغلبية ٩٩.٠٠٠١٦% من الأصوات الممثلة في الاجتماع ، حيث اعترض على القرار المساهم محمد فريد عبدالغنى (يملك عدد أسهم مجمدة لحضور الجمعية عددها ١٣٥٠٠ سهماً) على تعيين كلاً من :
 . أحمد جمال حمد الله العتريس (مكتب منصور وشركاهم برايس وترهاوس كويرز)
 . حسام زكي عبدالرحمن نصر (مكتب المتضامنون للمحاسبة والمراجعة (ERNST & YOUNG))
 للقيام بأعمال المراجعة الحسابية للسنة المالية للبنك التي تنتهي في ٢٠١٤/١٢/٣١ ، ومقترح كذلك تجديد أتعابهما السنوية كالآتي:

- ١) أحمد جمال حمد الله العتريس (مكتب منصور وشركاهم برايس وترهاوس كويرز) تحديد أتعابه بمبلغ ٧.٠٠٠.٠٠٠ جم .
- ٢) حسام زكي عبدالرحمن نصر (السادة المتضامنون للمحاسبة والمراجعة (رُنست ويونغ)) تحديد أتعابه بمبلغ ٦٦٦.٠٠٠ جم

إجمالي مبلغ ١,٣٦٦ ألف جنيه مصري. شاملة الأتعاب الخاصة بأعمال المراجعة الدورية للقوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدورية كل ثلاثة شهور ، مع التزام كل منهما يتحمل الضرائب المستحقة على تلك الأتعاب السنوية .

القرار الثامن : تحديد بدل الحضور والانتقال للمادة أعضاء مجلس الإدارة .

القرار : توافق الجمعية العامة العادية للبنك بإجماع الأصوات الممثلة في الاجتماع على تحديد بدل الحضور لكل عضو بمبلغ صافى قدره ٣٠٠٠ جنيه (ثلاثة آلاف جنيه) وعلى تحديد بدل الانتقال بمبلغ صافى قدره ٣٠٠٠ جنيه (ثلاثة آلاف جنيه) عن كل جلسة اجتماع لمجلس الإدارة ، وعلى أن يتحمل البنك بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة غير المقيمين بمصر بقيمة تنكزة الطائرة في الذهاب والعودة بالدرجة الأولى ، وكذلك الإقامة الكاملة بأحد الفنادق المصرية مستوى الخمس نجوم لمدة ثلاثة أيام ، وذلك عن حضور كل اجتماع لمجلس الإدارة . وذلك بالنسبة للعام المالي المنتهى في ٢٠١٤/١٢/٣١ .

القرار التاسع : اعتماد تبرعات عام ٢٠١٣ و الترخيص لمجلس الإدارة في تقديم التبرعات خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ وحدود هذه التبرعات .

القرار : توافق الجمعية العامة العادية للبنك بإجماع الأصوات الممثلة في الاجتماع على اعتماد التبرع بمبلغ ١,٠٠٠,٠٣٨ اجم (مليون ومائتي وثلاثون جنيهاً) من حساب " الخيرات " للأغراض الاجتماعية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، والتي صرفت خلال العام المالي المنتهى في ٢٠١٣/١٢/٣١ . وتوافق على الترخيص لمجلس إدارة المصرف بتقديم تبرعات من حساب " الخيرات " للأغراض الاجتماعية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية تحت رقابة وإشراف الهيئة الشرعية للمصرف ، في حدود مبلغ وقدره مليون جنيه مصري وذلك خلال العام المالي المنتهى في ٢٠١٤/١٢/٣١ .

القرار العاشر : بشأن إعانة الجمعية العامة علماً بالإجراءات التصحيحية لتصويب المؤشرات المالية الخاصة بانخفاض حقوق المساهمين عن ٩٠% من رأس المال .

القرار : أحيطت الجمعية العامة بإجماع الأصوات الممثلة في الاجتماع علماً بتقرير البنك عن الإجراءات التصحيحية التي سوف يتبناها البنك لتصويب المؤشرات المالية الخاصة بانخفاض حقوق المساهمين عن ٩٠% من رأس المال وفقاً للمادة (٦٣) من الإجراءات التنفيذية لقواعد القيد والشطب . والذي اعتمده مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٧ وتمت تلاوته على المساهمين في الجمعية العامة

وعقب ذلك انتهى الاجتماع حيث كانت الساعة الرابعة مساءً .

جامعا الأصوات

أمين السر

عبدالله
سرور

د. هادي
الحميد



القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب
ورئيس الجمعية

٤٧٨

هذا الكوفا - مقره في شارع ...
١٣ / ١٩٨٤ م
مصرف الوطن للاسلاف
البنك
البنك
مصرف
مصرف



الهيئة العامة للإستثمار
والمناطق الحرة
قطاع خدمات الإستثمار
الإدارة العامة للشئون القانونية لشركات الأموال

Nº 022743

أقر أنا / المهندس عبد اللطيف بطاقة رقم : ٤ / ١٠٢ / ٧٤
بصفتي / مفوض بأن الثابت خلفه هو صورة طبق الأصل من محضر
اجتماع جمعية العاديه لشركة : مصرف الوطن للاسلاف - مصر
المنعقد بتاريخ ١٧ / ٤ / ٢٠١٤ وذلك تحت مسؤوليتي ودون ادنى مسئولية
على الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة وبأنتي مفوض في تسليم واستلام المحضر .
توقيع مقدم الطلب
د / الم. محمد عبد اللطيف

صورة رسمية طبق الأصل وتحت مسؤولية الشركة

المسطر بعالية صورة طبق الأصل من محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة : مصرف الوطن للاسلاف - مصر
المنعقد يوم الخميس الموافق ١٧ / ٤ / ٢٠١٤ والمقدمة إلى الهيئة بتاريخ : ٦ / ٥ / ٢٠١٤
وقد أعطيت هذه الصورة إلى الشركة بناء على طلبها تنفيذاً للمادة (٢٠٢) من اللائحة
التنفيذية للقانون رقم / ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بعد سداد الرسم المقرر وقدرة (١٠٠٠ م.م)
بموجب إيصال رقم (٦٥٠٤١٧٦) مجموعة رقم (٩٤١) بتاريخ ٦ / ٥ / ٢٠١٤
وذلك دون ادنى مسئولية على الهيئة قبل الطالب أو الغير عما ورد بها من بيانات، ولا يحق
للشركة الرجوع على الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة بشأن ما ورد بالحضر من بيانات وما
تضمنه من إجراءات والحضر مكون من عدد (١١١١ م.م) صفحة لا غير ..
هذا وقد روجع من الناحية الإجرائية فقط .

ملاحظات الهيئة :

لا يصح التصديق على نسخة الأصل من بيانات
الهيئة في صورة نسخة الأصل

المدير العام
الرئيس المباشر

الحامى
١٤ / ٥ / ٢٢
QF-750B-03